توثيق مقتل ١٠١٥١٣ شخص بينهم ٨٩٦٦٤ مدنياً (٨٨ ٪) بينهم ١٠٩١٤ طفلاً و ٩٩١١ امرأة

بيان: حصيلة ضحايا النزاع المسلح في سورية منذ بداية الثورة وحتى مجزرة الأسلحة الكيميائية ٢٠١٣/٠٨/٢١

التقرير يتضمن:

مقدمة التقرير

الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد قوات النظام السوري

الضحايا الثوار المسلحين الذين قتلوا على يد قوات النظام السوري

الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد الثوار المسلحين

أولاً: مقدمة التقرير:

تعتبر الشبكة السورية لحقوق الإنسان من أهم و أبرز مصادر الأمم المتحدة في تحليل ضحايا النزاع حول العالم وذلك عبر التعاون والتنسيق الدائم مع (HRDNG) وهي المنظمة المختصة بتحليل ضحايا النزاع حول العالم والمعتمدة من قبل الأمم المتحدة.

ينص مبدأ عمل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على توثيق الاسم من مصدرين على الأقل لا يعرف كل منهما الآخر، وذلك عبر أكثر من ١٠٠ من أعضائها المنتشرين في مختلف المحافظات السورية، إضافة إلى ذلك لم تصدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان أية إحصائية بدون ملف مرفق يحتوي على اسم الضحية ومكان القتل، وكيف قتل، والزمان، إضافة إلى صورة أو فيديو للضحية.

حول توثيق الضحايا الذين لم تتمكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان من الحصول على أسمائهم لأسباب عديدة أبرزها تشوه هذه الجثث أو مقتل أصحابها في مناطق نزحوا إليها بعيداً عن أماكن سكنهم الأصلية، في هذه الحالة لا تقبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان إضافة أي ضحية ما لم يتم التعويض عن ذكر الاسم بالصورة أو بفيديو يسجل أعداد الضحايا المجهولي الهوية، وبناء على أعدادهم داخل الفيديو يتم تسجيل ذلك العدد بالضبط.

تقوم الشبكة بتوثيق الضحايا المدنيين الذين يقتلون على يد القوات الحكومية أو على يد الثوار المسلحين، و تقوم بتوثيق الضحايا من الثوار المسلحين حيث هناك إمكانية جيدة للتواصل معهم وتطبيق معايير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى حد كبير.

لا تقوم الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتوثيق قتلى القوات الحكومية من الشبيحة والجيش والأمن والمخابرات بسبب استحالة التواصل معهم نظراً لحظر الحكومة السورية جميع المنظمات الحقوقية بما فيها الشبكة السورية لحقوق الإنسان و بالتالي لا يمكن تطبيق أي معايير في توثيق قتلى الشبيحة والجيش والأمن الموالين للقوات الحكومية عدا عن أن الحكومة السورية نفسها لا تقوم بذلك ولا توجد جهات حكومية مستقله تقوم بذلك وقد زودت الحكومة السورية الأمم المتحدة بـ ٢٤٦٩ اسم فقط في عام ٢٠١٢ عندما أصدرت الأمم المتحدة إحصائية الـ ٦٠ ألف قتيل ولم تزودها بعد ذلك بأية ملفات.

ثانياً: الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد قوات النظام السوري:

سقط منذ بداية الثورة السورية حتى تاريخ ٢٠١٣/٨/٢١ بحسب ما وثقته الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالاسم والمكان والصورة والفيديو وكيفية القتل ١٠١٥١٣ شخصاً، تبلغ أعداد المواطنين المدنيين منهم ٨٩٦٦٤ أي أن نسبة المدنيين تبلغ ٨٨ ٪ وهي نسبة مرتفعة جداً ففي الحرب العالمية الثانية بلغت نسبة القتلى المدنيين ٥٧ ٪.

من بين الـ ٨٩٦٦٤ الضحايا المدنيين هناك ١٠٩١٤ طفلاً أي أن نسبة الأطفال بينهم تبلغ ١٢ ٪ وهي أيضاً نسبة مرتفعة وتدل على منهجية، وتعمد صارخ في استهداف النظام السوري للمدنيين.

كما أن من بين الضحايا المدنيين ٩٩١١ امرأة أي أن نسبة النساء بينهم تبلغ ١١ ٪ وهي نسبة مرتفعة وتدل على منهجية وتعمد صارخ من النظام السوري لاستهداف المدنيين.
أما الضحايا الذين ماتوا تحت التعذيب في السجون والمعتقلات فقد بلغ عددهم ٢٩٦٤ حيث تعرضوا لتعذيب عنيف جداً مما أدى إلى فقدانهم الحياة.
الرابط التالي يحتوي على كافة التفاصيل.
وذلك يعني أنه يقتل في سورية على يد القوات الحكومية كل ساعة ٦ مواطنين بمعدل يومي وسطي ١٣٥ مواطناً يومياً.
كل ساعتين يقتل طفل.
كل ثلاث ساعات تقتل امرأة.
نشير إلى أن هذا ماتمكنا من توثيقه بالاسم والمكان والصورة والفيديو ضمن الإماكانيات المتاحة وفي ظل الحظر والحجب المفروض من قبل الحكومة السورية وإن كانت تقديراتنا تشير إلى أن الأعداد الحقيقية للضحايا قد تبلغ أضعاف ذلك.

ثالثاً: الضحايا الثوار المسلحين الذين قتلوا على يد قوات النظام السوري:

قتل خلال الاشتباكات والمعارك بين الثوار المسلحين والقوات الحكومية ١١٨٤٩ من الثوار المسلحين، و إن كانت الأعداد الحقيقية في هذا المجال قد تكون أكثر من ذلك بسبب الصعوبة الكبيرة في الحصول على كافة أسماء وصور الضحايا خلال المعارك وصعوبة وجود أعضاء الشبكة أو المعاونين معهم في جميع المعارك التي تدور في مختلف المحافظات السورية.
تبلغ نسبة الثوار المقاتلين إلى المجموع الكلي للضحايا ١٢ ٪.

رابعاً: الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد المجموعات المسلحة:

تقوم الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتوثيق الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد المجموعات المسلحة بشكل مستقل تماماً عن الأرشيف الذي يتم فيه تسجيل الضحايا (المدنيين أو الثوار المسلحين) الذين قتلوا على يد القوات الحكومية.
فقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ١١٨ مواطناً مدنياً في جميع المحافظات السورية بينهم ٢٢ طفل و٩ نساء والرابط التالي يوضح كافة التفاصيل.

الاستنتاجات القانونية:

نستنتج من ذلك كله ما يؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك على منهجية القوات الحكومية السورية في قتل واستهداف المدنيين وبالتالي ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.
وكما أن الجرائم ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي تعتبر جرائم حرب.
كما أن الحكومة السورية خالفت العديد من نصوص قواعد القانون الدولي الإنساني عبر الاستهداف المتعمد والمقصود للمدنيين وعبر الهجمات العشوائية أيضاً.
كما أن بعض فصائل المعارضة المسلحة قد ارتكبت جرائم حرب أيضاً وإن كانت لا ترقى إلى مستوى الجرائم التي ارتكبتها القوات النظامية.

التوصيات:

إلى الحكومة السورية

١. التوقف الفوري عن كافة انتهاكات حقوق الإنسان.
٢. احترام التزاماتها الدولية المتمثلة بحماية المدنيين وقت الحرب، واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إلى لجنة التحقيق الدولية:

على لجنة التحقيق الدولية أن ترقى إلى المستوى المأمول منها في إعطاء توصيف دقيق حول حجم الانتهاكات المرتكبة من قبل الحكومة السورية تجاه الشعب السوري.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال واغتصاب وتهجير.

٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب ومطالبتها بالإفراج عن جميع المخطوفين.

٣. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل لأطفال سورية.

٤. إيلاء اهتماماً وجدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا .

إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة:

١. اتخاذ قرار بإحالة كافة المتورطين والمجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية.

٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف والقتل الممنهج و إرسال رسائل واضحة في ذلك.

٣. إدراج قوات الجيش الوطني وقوات الشبيحة الموالية للحكومة السورية وقوات حزب الله اللبناني على قائمة الإرهاب الدولية.

إلى الجامعة العربية:

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.

٢. الاهتمام الجدي والبالغ بهذه القضية و وضعها في دائرة العناية والمتابعة الدائمة ومحاولة الاهتمام ورعاية ذوي الضحايا نفسياً ومادياً وتعليمياً.

٣. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين –روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية و السياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان